



استعادة مؤسسة، طالما أن عباس يتفقد "محصة مكسرات" في وسط مدينة رام الله، في حركة استعراضية، ظاهرها الاطمئنان إلى التزام سائقي سيارات الأجرة بتدابير الوقاية من فيروس كورونا، وهو لم يتفقد في أي يوم، على مر السنين، البؤر السكانية الفقيرة والمعدمة، ولم يتفقد عائلة منكوبة أحرقت المستوطنون منزلها، ليطمئن إلى تدابير الوقاية من كل أشكال الموت.

مجرد اجتماع فلسطيني..

الأسباب والدوافع الموضوعية التي أوجبت مطالبة بالتحتي، فجاءت صيغة الاستقالة موجهة إلى الشعب الفلسطيني وليس إلى اللجنة.
اليوم، عباس يمتلك اللجنة ويمتلك المجلس ويمتلك المال، فلا الأولى ستناشده مجتمعة باي بشيء، وأقصى المتاح لها هو أن يناشد بعض أنفار منها رئيس اللجنة أن يتكرم عليهم باجتماع. أما المجلس، في حال دعوته إلى انعقاد في رام الله، فأقصى ما يتاح لأعضائه هو إلقاء الكلمات.
وفي حال أصدر المجلس بعض القرارات غير المتطابقة مع ما يريده عباس، فإن إهمالها وعدم الأخذ بها هو منطق عباس وسلطته، ذلك لأن المجلس ليس مؤسسة دستورية لها جلسات منتظمة تجب فيها ثقة أو يُفرض رأي. فلو كان كذلك، لكان قرار عباس بالتحير من الاتفاقات والتفاهات قد صدر من فوق منبر المجلس.
حتى الانعقاد التحالي لم يعد يلزم عباس، ومعلوم أن رئاسة المجلس لا تقرر انعقاداً، لأن شيخوخة رئيسها تحاكي شيخوخة رئيس السلطة والفصائل وحماس والانفار الذين يتوهمون أنهم يصلحون لقيادة كل مرحلة. ثم إن انعقاد الجلسات له تغطية مالية، والتغطية كلها لا تكون إلا بقرار من عباس.
ثم أين هي الحياة السياسية الفلسطينية؛ وأين هو الكيان الضامن لتنفيذ القرارات في حال تلبية عباس لطلب مجرد اجتماع أو انعقاد؟
هذه المعادلة جعلت الفلسطينيين محشورين بين الماء والنار. فإن هوجمت



تكاثرت مناشدات الفصائل الفلسطينية لرئيس السلطة محمود عباس بأن يدعو إلى اجتماع تامل منه التوصل إلى خطة لمواجهة مشروع الضم الاستيطاني لثلاث أراضى الضفة بعد ضم كل القدس. والآخرين، الذين يصدون بطريقتهم، محاولات إنهاء مشروعية منظمة التحرير الفلسطينية، وجدوا أنفسهم ينطلقون من فرضية أن المنظمة ناهضة بأعبائها وأن لها مجلساً وطنياً تمثيلاً وطبيعياً، ولجنة تنفيذية طبيعية وتمثيلية، وكان لا شيء مصادراً حدث في بنية المجلس الوطني وفي تشكيله اللجنت التنفيذية.

بينما الواضح وضوح الشمس أن المشكلة عند عباس، الذي حرص بعناد على شطب المؤسسات الدستورية للسلطة وعلى تجويف منظمة التحرير من حيثياتها، ولم يبق على مجرد مؤسسة لها قيمة تساعد عندما يطلب تغطية مالية عربية.
عباس وحده، هو من يقرر الاستجابة للمناشدة التي تطالب بمجرد اجتماع. وجوه الاختلال هنا يُنسب إلى تفرد عباس وبؤس اللجنة التنفيذية التي شكلها على هواه، وجعل الفصائل التي يتوقع أن تطلب منه شيئاً، أقلية في اللجنة، وعند أي تصويت في أي جلسة، يجري إحباط مساعيها، وتتحول إلى محض وجهات نظر.

في نوفمبر 1967 وجهت اللجنة التنفيذية مجتمعة، خطاباً إلى الشقيري، تطالبه بالاستقالة، فتحسّن الرجل، وهو محام قدير، الخلل القانوني في تلك المطالبة، وهو أن لوائح منظمة التحرير لا تجيز للجنة التنفيذية إقصاء رئيسها، وأن تحتيته هي من صلاحيات المجلس الوطني. في الوقت نفسه تفهم الشقيري

حلال لتركيا حرام على مصر

قيادتها، لأن خطاب العداء والكرامية يعيرها، ويصرف من حولها الذين انساقوا خلفها.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

والسودان. كلها محطات في نظر أنقرة شريفة ومهمة للإنسانية. قارن بين المساعدات الطبية التي قدمتها تركيا ومصر لدول مختلفة، فالأولى عندهم تريد تخفيف المعاناة عن الآخرين، بينما ما تقدمه القاهرة، ربما لذات الدول، "شخرة كذابة"، أي لا لزوم لها.

يستطيع المتابع رصد تناقضات كثيرة فارغة من المضمون الحقيقي، لأن جماعة تركيا لم تعد لها مهمة سوى تضخيم عقربة أردوغان السياسية، وتسليط الأضواء السلبية على مصر، التي تتعامل بتريث غير عابئة بالتمهيد المفكرة.
تعتقد جماعة تركيا أن الحديث عن الصعوبات الموجودة في ليبيا كقيل بضع مصر من التدخل العسكري دافعا عن أمنها القومي، وأن الحديث المتكرر عن قوة تركيا هناك وعزمها على التمسك الدائم في ليبيا، كقيل برصد مصر.

تكشف هذا الحديث عمق الانحياز لدى جماعة تركيا في إسطنبول وخارجها، ولا يتحدث عن الموقف من النظام الحاكم في مصر، بل عن الدولة، فلا يهتم أن تضع طالما أن هناك أملا في أن تبقى الجماعة على قيد الحياة السياسية، وفي حوزتها إشارات تجعلها رقما في المعادلة الخارجية.
جلس ثلاثة من المصريين في حضور ياسين أقطاي المستشار السياسي لأردوغان، قبل أيام، في لقاء على قناة مكلمين، التي تبث إرسالها من إسطنبول، يستمعون إلى انتقادات وجهها للدولة المصرية وجيشها الوطني، ولم يبادر أحدهم بالرد، وابتلعوا إهانتته.

تشير هذه النوعية من المواقف البسيطة إلى مواقف أكبر، تتعلق بأن جماعة تركيا المصرية التصقت بباردوغان وربطت مصيرها به، مع أن الرجل المعروف بالانتهازية ينفذ أجندة لا علاقة لها بانصاره واتباعه من المصريين.
وفرت حماقة جماعة تركيا الكثير من الجهود الإعلامية التي كانت ستبذلها القاهرة في الرد على أردوغان، فعندما تكون هناك ازدواجية أو خيانة سياسية لا داعي لتفنيد حجج الخصوم، هم تكفلوا بتقديم الرد المناسب، بالتالي لم تضعف كل هذه الدعاية، على مدار السنوات الماضية، عضد النظام المصري.
أغلقت جماعة تركيا، وهي تزيد من حدة صراخها واتهاماتها، أنها توفر للقاهرة الكثير من العوامل الإيجابية الخاصة بزيادة التفاف الجمهور حول

صدعت جماعات تركيا وقطر والإخوان الرؤوس في تقديم تفسيرات غير منطقية بشأن غزو ميليشيات أردوغان ليبيا، ولم تذكر إشارة واحدة تؤكد أن القوات التي حملت برا وبحرا وجوا من المرتزة، تم تجديدها للقيام بمهام محددة، هي القيام بأعمال قذرة.

وقع هؤلاء في جملة من الأخطاء، ولم يتراجعوا أو يعترفوا عنها، هي جزء من الخطاب القاتم الذي يوجهونه للرأي العام، ومكونات العمل الجديد الذي يعتمد على الإلحاح منهجا، بغرض تكريس صورة ذهنية محددة.
هي الية قديمة تعتمد على الشحن الجماهيري، فالهم أن تبدو تركيا "حرة مستقلة قوية"، لا يقف في طريقها أحد، والإلحاح بأنها قوة تناهز القوى العظمى، والاستدعاء الخفي لفكرة الإمبراطورية العثمانية البائدة.
ما يعرف بجماعة تركيا، وهو مصطلح استخدمه للتأكيد على جوهر الانتماء، أمثال جماعة قطر، وجماعة الإخوان، أصبحت أكثر اشتعابا، يجمعها خيط واحد يكمن في استهداف الخصوم السياسيين بضراوة، وتعظيم تحركات الرئيس رجب طيب أردوغان، والدفاع عن المتطرفين والإرهابيين، وتحليل (من الحلال) تصرفاتهم وإضافة مسحة من المنطق عليها كي يسهل تسويقها.

تتحاشن جماعة تركيا التوقف عند هؤلاء، فتارة يتم التركيز على ما يتردد حول وجود عناصر "فاغنر" الروسية في الأراضي الليبية، وأخرى على استثمار العمالة المصرية الموجودة في ليبيا والقبض على بعضهم وتصويرهم كأنهم عناصر مخارباتية.
يمكن رصد عدد من الإجراءات التي تصب في اتجاه المغالطات، من التفاهات والاتفاقيات المتعددة مع حكومة فايز السراج في طرابلس، إلى اجتياح العراق وسوريا وليبيا، وحتى التمدد في الصومال



قال العتيبة ما يحتاجه العرب أكثر من الإسرائيليين



شجع قيام تنظيمات إرهابية مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، التي وجدت في السلوك الإسرائيلي دعامة لوجودها ووجهة لتضليل الرأي العام العربي وابتزازه عاطفيا بعيدا عن الحقائق العملية التي يمكن من خلال العودة إليها إدارة الصراع بأسلوب سياسي.

ذلك ما أشار إليه العتيبة بطريقة لا تقبل اللبس.
فالتطبيع، وهو مصطلح صار يُستعمل لغرض التضليل والمزايدة، هو من وجهة نظر الكاتب، وذلك هو موقف دولته، لا يمكن أن يتم على حساب الحق الفلسطيني. كان دبلوماسية الإماراتي واضحا في موقفه، أما الترويج لفكرة أن النشر في صحيفة إسرائيلية هو نوع من التطبيع فذلك ما يكشف عن الجهل السياسي وغلبة العاطفة الشعبية على التفكير العقلاني.
وفي كل الأحوال فإن العتيبة لم يخترق محظورا. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن دولة الإمارات وهي أكثر الدول العربية حظوة لدى واشنطن لا تتبنى التفاهات السياسية من أجل التقرب من إسرائيل. كان خطاب العتيبة واضحا على مستوى الشريحة الاجتماعية والثقافية التي يتوجه إليها، وهو في ذلك إنما يحقق خرقا داخل إسرائيل التي يعتمد اليمين الحاكم فيها على فكرة مضلة عن العرب كونهم لا يرغبون في السلام ويخططون لبقاء إسرائيل تبعا لخطابات حزب الله.

مقال العتيبة يحتاجه العرب أكثر من الإسرائيليين.
ففي هذه اللحظة المصيرية من التاريخ الوطني الفلسطيني يحتاج العرب إلى النظر بعمق إلى جوهر ما يمكن الحصول عليه عمليا من أجل قيام الدولة الفلسطينية. تلك هي الخلاصة التي يقوم عليها مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو مبدأ ليس من المعقول أن يظل دائما إلى الأبد. مطالبة إسرائيل بأن تنفذ ما عليها من مسؤوليات تأكيدا لرغبتها في السلام هو ما يفرض عليها التخلي عن سياستها في ضم الأراضي الفلسطينية. ذلك ما ذهب إليه مقال العتيبة الذي كان منسجما مع الثوابت العربية من أجل الحفاظ على الحق الفلسطيني في إطار القانون الدولي.

يحتاج الإسرائيليون المعتدلون إلى من يقف معهم ويخاطبهم بلغتهم في نضالهم ضد السياسة العدوانية التوسعية التي تنتهجها حكومتهم. وهي سياسة لا تنفع على مستوى البحث عن قواسم سلمية مشتركة مع الفلسطينيين. يدرك أولئك الإسرائيليون أن الاستمرار في السياسة التوسعية على حساب الفلسطينيين من شأنه أن يجعل بلادهم في حالة حرب دائمة.
وليس صحيحا أن الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل ودول عربية محبطة بها قد أنهت حالة اللاتراب والالاسم التي عاشتها المنطقة عبر العقود الماضية. فإسرائيل لم تتصرف في ظل حكوماتها اليمينية بطريقة مسؤولة. ذلك ما